

ناد للقضاة في وجه تحاصص التشكيلات؟

لا تزال تداعيات

التشكيلات القضائية

الآخيرة تصفء بقصور

العدل، ولا سيما بين القضاة

المستقلين، فظاظة

المعايير السياسية والحزبية

والطائفية التي تحكمت

بمنازلات القضاة، دفعت

بعضهم إلى البحث في

تأسيس تجمع نقابي

يستعيد هبة القضاة

واستقلاليتهم ويطالب

بحقوقهم

(هيثم الموسوي)

آمال خليل

حتى صباح الاثنين الماضي، كان بعض القضاة يجهلون مصيرهم الذي حددته التشكيلات القضائية الأخيرة. فقد تحولت إلى مادة انتخابية وسياسية بين الأفرقاء، وكشفت بعض أوراقها في وسائل الإعلام وعلى منابر المسؤولين، قبل أن يوقع عليها رئيساً الحكومة والجمهورية. علماً بأن العرف يقضي بأن تبقى التشكيلات سرية وداخلية ضمن مجلس القضاء الأعلى الذي يفترض أن يقرها بمفرده ثم يعرضها في النهاية على وزير العدل الذي يوقعها بعد أن يضع عليها ملاحظاته. أما على الطريقة اللبنانية، فقد أخذ رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد «يروح ويجيء مراراً وتكراراً إلى مكتب وزير العدل إبان وضع مسودات الأسماء المقترحة ويعود منه محملاً بملاحظات يأخذ بها ويعدل المسودات على أساسها». بحسب مصادر قضائية، وعلى الطريقة اللبنانية أيضاً، تسربت

أسماء القضاة إلى الإعلام عند صدور التشكيلات من المجلس وتوقيعها من قبل وزير العدل، «وهم من القضاة المحظيين والنافذين والمحسوبين على المراجع السياسية التي طبخت التشكيلات» وفق المصادر. أما القضاة «الذين ليس لهم ظهر أو واسطة أو تواصل مع المرجعيات»، فقد انتظروا صدور النسخة الرسمية للتشكيلات، حالهم كحال بقية اللبنانيين. احتفال جهات سياسية بالتشكيلات، ودمج جهات أخرى لها، كانا كافيين لفضح الأيدي التي طبختها من خارج مجلس القضاء. النقمة عارمة بين كثير من القضاة على «عيوب تعثري التشكيلات وهي كافية للظعن فيها» وفق أحد القضاة. تستعر التساؤلات حول ازدواجية المعايير التي اعتمدت في اختيار المناصب. هل هي الكفاءة أم الإنتاجية أم جودة الأحكام والدرجات والأقدمية (...)? وأين مراعاة مبدأ المداورة المناصبية والمناطقية والطائفية؟ يكال الغضب ضد أعضاء المجلس على قدر النقمة من التفتيش القضائي

الذي غط في سُبَات خلال تقرير مصير التشكيلات، علماً بأنه «لو ظل صاحباً لكان منع صدورها وطعن فيها» يقول قاض. في هذا الإطار، يلجأ إلى أحد أعضاء المجلس الذي عين زوجته القاضية في منصب متقدم، في حين أن القانون يمنع القاضي من التصرف بأمر يخص أحد أقربائه حتى الدرجة الرابعة، فكيف إذا كانت من الدرجة الأولى؟! أما رئيس المجلس الذي حوّل أحد القضاة إلى المجلس التأديبي، فهو نفسه من أقر تعيينه في منصب

متقدم في المحكمة العسكرية؛ ومثله، أحد الرؤساء الأول في جبل لبنان الذي نقل إلى منصب مماثل في بيروت وقاضية في حقه أكثر من ملف وشكوى عينت قاضية منفردة في بيروت؛ وتردد أن «رئيس هيئة التفتيش نفسه كان معترضاً على قاض شغل منصباً حساساً في المحكمة العسكرية».

في الأيام الماضية، سرت شائعات عن نيات لدى البعض لتقديم طعن بالتشكيلات، فيما حكي عن استقالة قاض احتجاجاً على «الجزرة التي ألحقت بالقضاء المستقل والمنتج والعدل». حتى مساء أمس، لم تتحول تلك الشائعات إلى أفعال. لكن الفكرة التي يزداد انتشارها يوماً بعد يوم منذ صدور التشكيلات هي «إنشاء ناد للقضاة يقابل مجلس القضاء الأعلى الذي أثبت أنه أداة بيد السياسيين ويفرط بهيبتهم وحقوقهم لأجل مصالح أعضائه الخاصة» يقول أحد القضاة.

خطوة تأسيس النادي لا تتعارض مع القانون. إذ إنها ليست الأولى من نوعها. يستعرض كتاب «حين تجمع القضاة» الذي أعده المحامي نزار صاغية، أن أول تجمع من هذا النوع في لبنان يعود إلى عام 1969 بمبادرة من القضاة نسيب طريه ويوسف جبران وعبد الباسط غندور. طرحت المبادرة بعد أشهر من إنشاء نقابة القضاة في فرنسا، وحملت اسم «جمعية الدراسات القضائية» (حازت علماً وخبراً من وزارة الداخلية) وحددت إطار عملها بـ«العمل النقابي»، وأهدافها بـ«الوصول إلى القضاء المستقل واللاطائفي والعالم (المنفتح بالمعرفة) والذي يوحى بالثقة والمهابة والمنتج والعصري». في ظل الجمعية، ألقى الإمام موسى الصدر في العام ذاته محاضرة بعنوان «القضاء الرسالة» تحدث فيها عن «استقلالية القضاء ودوره في المجتمع». بالنبرة ذاتها، ألقى طريه بعد عامين محاضرة مدوية حول «التشكيلات القضائية»، داعياً إلى عدم التدخل بالقضاء. النظام اللبناني الحالي لم يكن مختلفاً عن ذلك الحاكم عام 1971. أحيل طريه بسبب محاضرته على التأديب وطرقت الجمعية من الغرفتين اللتين منحتهما وزارة العدل لها في مبناها وساءت علاقتها بالوزارة حتى حوصرت وفقدت فعاليتها تدريجاً. بعد تسع سنوات، تحرك مجدداً عدد من القضاة وتأسست تجمعات قضائية بمبادرة مما سُمّي «اللجنة القضائية». الأخيرة نظمت تحركها الأول عام 1980، والثاني عام 1982. حينذاك، دعت إلى جمعية عمومية واتخذت قرارات مطلية بإجماع 356 قاضياً.

يتوق بعض قضاة اليوم إلى إحياء العمل النقابي الخاص بهم وفك أسر مجلس القضاء الذي يقيدهم بأغلاله. حتى إنه يمنعهم من التصريح لوسائل الإعلام أو المشاركة في أي نشاط قبل نيل الإذن المسبق، في حين أن بعض أعضائه «أداة مطواعة بيد مرجعياتهم الطائفية والسياسية». يشير أحد القضاة المعنيين بطرح إنشاء النادي إلى أن من أهدافه «الاستقلالية ومنع التدخلات والمطالبة بالحقوق المعيشية وسلسلة الرتب والرواتب». لكن هل يبصر النادي النور، أم يواجه حرب إلغاء مسبقة من القضاة المحظيين؟ علماً بأن هناك 352 قاضياً كانوا قد وقعوا في وقت سابق على عريضة «استقلالية السلطة القضائية». لكن معظمهم انضوا تحت كنف الزعماء ليقطعوا حصة من قالب الجبنة.

يتوقف بعض قضاة إلى إحياء العمل النقابي الخاص بهم وفك أسر مجلس القضاء



... وامتعض في العدلية من غياب العدالة

رضوان مرتضى

العلاقات السياسية التي يقيمها بعض القضاة لم تسعفهم في اقتناص مركز قضائي مرموق أو حتى... مجرد مركز في التشكيلات القضائية التي أنجزت أخيراً. بحسب هؤلاء، كان الدور الأساس لـ«المحسوبيات» في التشكيلات التي أصدر الرئيس ميشال عون مرسومها أول من أمس، متحدثين عن «لوائح مغلقة» اعتمدت لدى بعض الطوائف، «وسيّ الحظ من لم يعرف الطريق إلى منزل زعيم الطائفة»! أحدهم أكد لـ«الأخبار» قائلاً: «لم يُعين قاض في مركز من دون تسمية من طرف سياسي، اللهم إلا قلة تعد على أصابع اليدين». يستعيد هؤلاء، وهم ليسوا من «المغضوب عليهم سياسياً»، بتهكم، إعلان وزير العدل سليم جريصاتي يوماً أنه سينهي المحميات المطوّبة لبعض القضاة. ويلفتون إلى استمرار عدد من القضاة في مراكزهم نفسها منذ أكثر من عشر سنوات (يشغل أحدهم مركزاً منذ 15 سنة)، كالمحامي العام في جبل لبنان وليد المعلم. القضاة الساخطون يشيرون إلى

«خضوع أعضاء مجلس القضاء الأعلى للتدخلات السياسية»، بدليل رضوخهم لإصرار رئيس الجمهورية ووزير العدل على استمسي مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس والنائب العام في جبل لبنان غادة عون. ويتساءلون عن سبب ترك قضاة كقوتين «احتياطاً» أو بلا مراكز، فيما رُفِعَ آخرون إلى مراكز أعلى، رغم أن بينهم من صدر في حقه حكم أو كسرت درجته أو تراكمت لديه عشرات الملفات من دون أن يُحجزها. ويُذكر على سبيل المثال القاضية رندة يقظان، التي كانت مقربة من النائب العام التمييزي السابق سعيد ميرزا، والتي كسبت دعوى ضد «الأخبار» في قضية ثابتة بالدليل في شأن إخلاء سبيل متهم بترويج المخدرات والإبقاء على متهمين بالتعاطي موقوفين. كسبت يقظان الدعوى ضد «الأخبار»، لكن درجتها القضائية كسرت. غير أنها بقيت في مركزها، فيما أجبر زميل لها على الاستقالة لأنه «بلا ظهر» سياسي. قاض آخر هو عباس جحا، المحال على المجلس التأديبي، رُفِيَ لُيعَيَّنَ في مركز مدع عام في النبطية.

كل ذلك خلق جوّاً من التشنّج لدى بعض القضاة الذين بدأوا بالتعبير على صفحات التواصل الاجتماعي عن امتعاضهم مما يجري، فيما لوح آخرون بالاستقالة. من بين هؤلاء، القاضية ريم شبارو التي كتبت على صفحتها على الفايسبوك: «شكراً لكم جميعاً، ولكن للأسف الشديد لقد حصل استبدال اسمي بفعل تدخل لربما من خارج مجلس القضاء الأعلى الذي كان بالإجماع قد وافق على تعييني رئيسة لمحكمة التمييز. حسبي الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». أول من أسس، أبصر مرسوم التشكيلات النور، بعد ثماني سنوات على آخر تشكيلات قضائية. ورغم أن رئيس الحكومة سعد الحريري تسلمه صباح الجمعة الماضي، إلا أنه أبقاه في عهده حتى الاثنين، لأسباب مجهولة. فتح ذلك الباب واسعاً أمام الأخذ والرد بشأن الأسماء التي جرى تعيينها. وترافق ذلك مع تسريبات تفيد بأن الحريري لن يوقع التشكيلات، وأنه سيحتفظ عليها لعدم رضاه عن بعض الأسماء، علماً أن «مجلس القضاء

الأعلى «وقف على خاطر» رئيس الحكومة بـ10 تعيينات كان قد طالب بها. لماذا تأخر الحريري عن توقيع المرسوم؟ ينقل قضاة عم مصادره أنه كان مشغولاً؛ غير أن مصادر الحريري أكدت لـ«الأخبار» أنه وقّع التشكيلات

«لم يُعين قاض في مركز من دون تسمية من طرف سياسي»



في اليوم نفسه التي تسلمها فيه من وزير العدل. واستغربت المصادر أن يصار إلى سوق تحليلات كهذه بشأن تردده في التوقيع، ولا سيما أن الاتفاق على التشكيلات كان قد جرى مسبقاً حيث اتفق على كل الأسماء، فيما التوقيع كان لزوم الشكليات والروتين الرسمي.